﴿*إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ٥٨﴾ [النّساء: 58]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الـرّبـط بين استحقاق الجنّة، والأعمال الموجبة لرضا السّميع البصير

بعدما وعدَ اللّهُ عبادَه المؤمنين على امتثالِ أمره، من كريم ثوابه، بالعطاء الموعود، والظِّل الممدود، أقبل عليهم بلذيذِ خطابه، حاثًّا لهم على الأمانة والعدل:[1]، نبَّهَ على هذين العَمَلَينِ الشَّريفَينِ اللَّذَينِ من اتَّصَفَ بهما كان أَحرَى أن يتَّصِف بغيرهما من الأعمال الصَّالحة، أَحَدُهُما ما يَخْتَصُّ به الإنسان فيما بَينَهُ وبين غَيرِه، وهو أداءُ الأمانة التّي عُرِضَتْ على السَّماوات والأرض والجبال، فأَبَيْنَ أن يَحْمِلْنَها، والثَّاني ما يكون بَينَ اثنين من الفَصلِ بينهما بالحُكم العَدلِ، الخالي عن الهوى، وهو من الأعمال العظيمة التّي أَمَرَ اللّه بها رُسُلَهُ وأنبياءَه والمؤمنين[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تُؤَدُّواْ﴾: أدَّى الحقَّ، أدَّى إليه الحقَّ: أوصله، وسلَّمه، وفي الحديث: (أَدِّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلاَ تَخُنْ مَنْ خَانَكَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿*إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾[3]، وتؤدّواْ بمعنى "تُوصِلُواْ، وأَدَّى فلانٌ ما عليه أداءً وتأدِيةً، أَوصَلَهُ، وقَضاهُ، والأَداءُ: ما يجبُ دفعُهُ، وإعطاؤُهُ لمستحقِّه كأداءِ الأمانة، والأصلُ (أَدَيَ)، وهُوَ إيصَالُ الشَّيءِ إِلَى الشَّيءِ، أو وُصُولُهُ إِلَيهِ مِنْ تِلقَاءِ نَفسِهِ[4].

(1) البقاعي، نظم الدُّرر: 5/308.
(2) أَبو حَيّان، البَحْرُ المُحيط: 3/684.
(3) أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: 1/76.
(4) الخَليل، العَين، والرَّاغِب، المُفردات، والسَّمين، عُمْدَةُ الحُفَّاظ، والفيروزآباديّ، القاموس المحيط، وابْنُ فارِس، مَقاييسُ اللُّغة: (أدى).

2) ﴿أَهۡلِهَا﴾: أصحابها، وأَهْلُ الرَّجُلِ: من يجمعه وإياهم نسب، أو دين، أو ما يجري، مجراهما، كعَشِيرَتِه وذَوي قُرباه وأخصِّ النَّاس بِهِ، وأهلُ البَيت: سُكانه، وأهلُ الإِسلَام: من يَدين بِهِ، ومن هَذَا يُقَال: فلَان أَهلُ كَذا أَو كَذَا، وأَهلُ الأَمَانَةِ هنا: هُم مُستَحِقُّوهَا من أصحابُ الأملاكِ والأَموالِ[1].

3) ﴿بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾: العدلُ الاسْتقَامَةُ، والحكْمُ بالحقّ، وهُوَ ضدُّ الجور والظُّلم، وأصل (عَدَلَ) يَدُلُّ عَلَى استِوَاءٍ، والعَدلُ من النَّاس المَرضيُّ قولُهُ وحُكْمُهُ، يُقالُ: فلانٌ عَدْلٌ، وهُمْ عدولٌ، والمعنى هُنا: مَا قَامَ في النُّفوس أَنَّه مُستَقِيمٌ وحقٌّ لا زيادة فيه ولا نُقْصان[2]، قال الشّاعر:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ *** لا تَحْسِبُواْ لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

أَدُّواْ الَّتِي نَقَصَتْ سَبْعِينَ مِنْ مِائَةٍ *** ثُمَّ ابْعَثُواْ حَكَمًا بِالْعَدْلِ حَكَّامَا[3]

4) ﴿نِعِمَّا﴾: نِعْمَ: ضِدُّ بِئْسَ، يُقال نَعِمَ يَنْعِمُ، وَيجوز يَنْعَمُ، فهُوَ ناعم ويَقُولُونَ: إِنْ فَعَلتَ ذَاكَ فبِهَا وَنِعْمَتْ؛ أَي: نِعْمَتِ الخَصلَةُ هِيَ، ونعم الشَّيءُ، صَارَ (نَاعِمًا) لَيِّنًا، وبَابُهُ سَهُلَ، وأصل (نَعِمَ) يَدُلُّ عَلَى تَرَفُّهٍ وطِيبِ عَيشٍ وصَلَاحٍ، والمعنى هنا: نِعْمَ شيءٌ يعظكم بِهِ[4].

5) ﴿يَعِظُكُم﴾: الوَعظُ: النُّصْحُ والتّذكيرُ بالعواقب، يقال وَعَظْتُهُ وَعْظاً وعِظَةً فاتَّعَظَ؛ أي: قبِلَ المَوْعِظَةَ، والوَعْظُ والعِظَةُ والمَوْعِظَةُ: تذكرتك الإِنسَانَ بِمَا يلِيّنُ قلبَه من ثَوَاب وعقاب، وأصل الوعظ التَّخويف، والرّجل يتَّعظ إِذا قَبِل الموعظة حِين يذَكَّرُ الخَير وَنَحْوه، مِمَّا يرقّ به قلبُه، والمعنى هنا: يذكِّركُم ويرشدُكم[5]، ومن أمثالهم المعروفة: (لا تعظيني وتعظعظي)، أي: اتّعظي أنت، ودعي موعظتي[6]، ويقال: "السّعيد من وعظ بغيره، والشّقيّ من اتّعظ به غيره"[7].

(1) الأَزْهَريّ، تَهْذيبُ اللُّغَة، والرَّاغِب، المُفردات، والسَّمين، عُمْدَةُ الحُفَّاظ، والزَّبيديّ، تاجُ العَروس: (أهل)، وابْنُ عاشور، التَّحْرِيرُ والتَّنْوير: 5/92.

(2) الخَليل، العَين، والأَزْهَريّ، تَهْذيبُ اللُّغَة، والجَوْهَريّ، الصّحاح، وابْنُ فارِس، مَقاييسُ اللُّغَة، والزَّبيديّ، تاجُ العَروس، وجبل، المُعْجَمُ الِاشْتِقاقيّ: (عدل)، والمصطفوي، التَّحقيق في كلمات القرآن: 8/60.

(3) الأنباريّ، الزّاهر: 2/10.

(4) الأَزْهَريّ، تَهْذيبُ اللُّغَة، وابْنُ فارِس، مَقاييسُ اللُّغَة: (نعم).

(5) الأَزْهَريّ، تَهْذيبُ اللُّغَة، وابْنُ سِيدَه، المُحكَم، وابْنُ فارِس، مَقاييسُ اللُّغَة: (وعظ)، وأبو حيّان، البَحْرُ المُحيط: 2/492.

(6) الخليل، العين: (وعظ).

(7) الجوهريّ، الصحاح: (وعظ).

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إنَّ اللهَ يأمرُكُم أن تُوصِلواْ كلَّ ما ائْتُمِنْتُم عليه إلى أصحابِه، ويأمرُكُم إذا قضيتم بين النَّاس أن تُقسِطواْ، ولا تميلُوا في الحكم، أوتَجُوروا في المعاملة، إنَّ اللهَ نِعِمّا يُذَكِّرُكم به، ويُرْشِدُكم إليه، في كلِّ أحوالكم، فهو السّميعُ لأقوالكم، المُطَّلِعُ على سائر أعمالكم، البصير بها، يَعلَمُ من أدَّى الأمانة فيجازيه، ومن خانها، فيبعده ويقصيه[1].

الأمـــرُ بـــأداء الأمانةِ والعدل في الـحـكـمِ، إرشادًا لما يصلحُ الدّين والدّنيا

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ الاستئنافِ بعد الوعدِ والوعيدِ:

فقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾: استِئنَافٌ ابتِدَائِيٌّ، قُصِدَتْ مِنهُ الإِفَاضَةُ في بَيَانِ شَرَائِعِ العَدلِ والحُكم، ونِظَامِ الطَّاعَةِ، وذَلِكَ مِنَ الأَغرَاضِ التَّشرِيعِيَّةِ الْكُبرَى الَّتِي تَضَمَّنَتهَا هَذِهِ السُّورَةُ[2]، إذْ العدل أساس الدّين، ومرتكز التّشريع الّذي ينظّم الحياة، ويحقّق المقاصد والمناطات، ويضمن الحقوق والواجبات.

بيـان الـشّـرائـع الموجِبَة للنّعيم، والـــصّـــارفَـــةِ عـــن الـــعـــذاب والجَحيم

دلالةُ ذكرِ المُسنَدِ إليه بلفظ الجلالة الظّاهر (اللّه):

لكأنَّ توشيح الكلام بالاسم الجليل ﴿ٱللَّهَ﴾، وتوكيده بلفظ ﴿إِنَّ﴾ في صدر الجملة، يُشْعِرُ بأنَّ شأن المُسْنَدِ - وهو الأمر - قد عَظُمَ بعظمةِ المسنَدِ إليه، فأمرٌ منه سبحانه لا بدَّ أن يكون عَظيمًا[3]، والآمر اللّه الّذي له صفات الكمال والجلال والجمال، حين يأمر بأداء الأمانات، هو قيّوم الأرض والسّموات، وحاجتنا نحن إلى الانتفاع بأوامره أكيدة، وهو مستغنٍ عن طاعتنا، فلا تزيد في ملكه،

تـعـظـيـمُ شـأن المُسْنَدِ والاهتمامُ بـه، مسلك في البلاغة أصيل

(1) لَجْنَةٌ مِنْ عُلَماءِ الأَزْهَر، المُنْتَخَب، ص: 118، ونُخْبَةٌ مِنْ أَساتِذَةِ التَّفْسير، التَّفْسيرُ المُيَسَّر، ص: 87، وجَماعَةٌ مِنْ عُلَماءِ التَّفْسير، المُخْتَصَر، ص: 87.

(2) ابْنُ عاشور، التَّحْريرُ والتَّنْوير: 5/91.

(3) بناني، سورَةُ النِّساءِ دِراسَةٌ بَلاغِيَّةٌ تَحْليلِيَّةٌ: 1/250.

ومنزّه عن التّأذّي بمعصيتنا، فلا تنقص من ملكوته، ولذلك كان التّعبير عند الأمر بأداء الأمانة بلفظ الجلالة ﴿ٱللَّهَ﴾، مفيدا في هذا السّياق البليغ.

سِرُّ مجيء الأمر على صيغة الإخبار المؤكّد:

بيانُ وجوبِ الامتثالِ لأمر الله، بأداء الأمانات، والاعتناءِ بشأنها

وإيرادُ الأمرِ على صورة الإخبارِ، من الفخامة وتأكيدِ وجوبِ الامتثالِ به، والدّلالةِ على الاعتناء بشأنه، ما لا مزيدَ عليه؛ حيث أكّد الأمر بـ﴿إِنَّ﴾ والجملة الاسميّة، وهو خِطابٌ يعُمّ حكمُه المكلَّفين قاطبةً، كما أنَّ الأماناتِ تعمُّ جميعَ الحقوقِ المتعلِّقةِ بذِمَمِهم، من حقوق الله تعالى، وحقوقِ العبادِ، سواءً كانت فعليةً أو قوليةً أو اعتقاديةً[1]، فجُمْلَةُ ﴿إِنَّ ٱللَّـهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾ صَرِيحَةٌ في الأَمرِ والوُجُوبِ، والخِطَابُ لِكُلِّ مَنْ يَصلُحُ لِتَلَقِّي هَذَا الخِطَابِ والعَمَلِ بِهِ، مِنْ كُلِّ مُؤْتَمَنٍ عَلَى شَيءٍ، في أيّ مجال من مجالات الحياة، وهو ينصرف تذكيرا وأمرًا إلى كُلِّ مَنْ تَوَلَّى الحُكمَ بَينَ النَّاسِ في الحُقُوق العامّة والخاصّة[2].

دلالةُ الأمر بتأديّةِ الأمانةِ قبلَ الأمرِ بالتزام العَدلِ:

الاهتمامُ بما يُصْلِحُ النَّفسَ، مقدّم على إصلاح الغير

لَمَّا كان التَّرتيبُ الصَّحيحُ، أن يبدأ الإنسان بنفسه في جلب المنافع، ودفع المضارِّ، ثُمَّ يشتغل بغيره، فقد ذكر تعالى الأمر بالأمانة أوَّلا، ثُمَّ ذَكَرَ الأمر بالحُكْم بالحقِّ، وهو ترتيب حسن منطقيّ؛ لأنَّ أكثر لطائف القرآن مُودَعَةٌ في التَّرتيبات والرَّوابط[3]، فقد أمر الله تعالى بإيصال الحقوق المُتعلِّقة بِذِمَمِ الغَيْرِ إلى أصحابها، إثر الأمر بإيصال الحقوق المُتَعَلِّقَةِ بذممهم[4]، لهذا عَطَفَ الأمرَ بالعدل على الأمر بأداء الأمانة؛ فالواو للعطف في قوله ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم﴾، والظَّرف

(1) أبو السُّعود، إرْشادُ العَقْلِ السَّليم: 2/192، والقاسميّ، محاسن التأويل: 3/177.
(2) ابْنُ عاشور، التَّحريرُ والتَّنْوير: 5/91.
(3) الرَّازي، مفاتيح الغيب: 10/110، وأبو حيّان، البَحْرُ المُحيط: 3/684.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 3/62.

مُتَعَلِّقٌ بما بعد ﴿أَن﴾، وهو معطوف على ﴿أَن تُؤَدُّواْ﴾، والجارُّ مُتَعَلِّقٌ به، أو بمقدّر وقعَ حالًا من فاعله؛ أي: ويأمركم أن تحكُمُواْ بالإنصافِ والسَّويَّة، أو مُتَلَبِّسين بذلك إذا قضيتم بين النَّاس، ممَّن يَنْفُذُ عليه أمرُكم، أو يرضى بحكمِكُم[1].

سِرُّ الكناية عن العَدْلِ، بكَفِّ المعتدي وصدّ عدوانه:

مظاهرُ العدل، تتجلّى في نُصرة المظلوم، ورَدِّ الحقوق

شَاعَ إطلَاقُ العدل عَلَى إيصَالِ الحَقِّ إِلَى أَهلِهِ، ودَفعِ المُعتَدِي على مُستَحِقِّهِ، إطلَاقًا نَاشِئًا عَمَّا اعتَادَهُ النَّاسُ، من أَنَّ الجَورَ يَصدُرُ مِنَ الطُّغَاةِ الَّذِينَ لَا يَعُدُّونَ أَنفُسَهُمْ متساوين مَعَ عُمُومِ النَّاسِ، فأَطلَقَ لَفظَ العَدْلِ - الَّذِي هُوَ التَّسوِيَةُ - عَلَى تَسوِيَةٍ نَافِعَةٍ، يَحصُلُ بِهَا الصَّلَاحُ والأَمنُ، وذَلِكَ بسحب الشَّيءِ مِنْ يَدِ المُعتَدِي؛ لتَظهَرُ المساواة العادلة بَينَ المُتَنَازِعِينَ، فهُوَ كِنَايَةٌ غَالِبَةٌ، ومَظْهَرُ ذَلِكَ هُوَ الحُكْمُ لِصَاحِبِ الحَقِّ بِأَخذِ حَقِّهِ مِمَّنِ اعتَدَى عَلَيهِ؛ ولِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى هُنَا: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ﴾، ثُمَّ وقع التَوَسُّعُ في هَذَا الإطلَاقِ، حَتَّى صَارَ يُطلَقُ عَلَى إبلَاغِ الحَقِّ إِلَى صاحبه، ولَو لَم يَحصُلِ اعتِدَاءٌ ولَا نِزَاعٌ[2].

تقييدُ الأمرِ بالعدلِ، بحال الحُكم على النّاس:

العدلُ معظّم أثير، يُؤتمن عليه القُضاة وولاةُ الأمور

قُيِّدَ الأَمرُ بِالعَدلِ بِحَالَةِ التَّصَدِّي لِلحُكْمِ بينَ النَّاسِ، وأُطلِقَ الأَمرُ بِرَدِّ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهلِهَا عَنِ التَّقييدِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَخلُو مِنْ أَن تَقَعَ بِيَدِهِ أَمَانَةٌ لِغَيرِهِ، لَا سِيَّمَا عَلَى اعتِبَارِ تَعمِيمِ المُرَادِ بِالأَمَانَاتِ، الشَّامِلِ لِمَا يَجِبُ عَلَى المَرءِ إِبلَاغُهُ لِمُستَحِقِّهِ، كَمَا تَقَدَّمَ، بِخِلَافِ العَدْلِ؛ فإِنَّمَا يُؤمَرُ بِهِ وُلَاةُ الحُكْمِ بَينَ النَّاسِ، ولَيسَ كُلُّ أَحَدٍ أَهلًا لِتَوَلِّي ذَلِكَ، فتِلكَ نُكتَةُ قَولِهِ: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[3].

(1) الآلوسي، روح المعاني: 3/62.
(2) ابْنُ عاشور، التَّحْريرُ والتَّنْوير: 5/94.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 5/94.

دلالةُ الفَصلِ بعد إيراد الأمربالعدل، والحُكم وفقه بين المتخاصمين:

تقريرُ المضمونِ السَّالف، والحثُّ على حُسنِ الامتثال

فقوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾: جملةٌ مُستأنَفَةٌ مقرِّرة لمضمون ما قبلها، لكمال الاتّصال بين الجملتين، وهذه الجملة مُتضمِّنة مزيدًا من اللُّطف بالمخاطَبين المدعوين إلى المسارعة للانصياع لأمر الله بالعدل، وقد تمّ إظهار الاسم الأعظم ﴿ٱللَّهَ﴾ في السّياق، لتربيّة المهابة، وهو اسم ﴿إِنَّ﴾ منصوب على التّعظيم، وجملة ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾ خبرُها، و﴿يَعِظُكُم﴾ صفةٌ موصوفٍ محذوف، وهو المخصوص بالمدح؛ أي: (نِعمَ الشَّيءُ شيءٌ يَعِظُكُمْ به)[1]، ويمكن أن تكون الجملةُ استئنافًا بيانيًّا جوابًا عن سؤال مقدّر، فُهم بعد ما تقدّم، فجُملَةُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾: وَاقِعَةٌ مَوقِعَ التَّحريضِ على امتِثَالِ الأَمرِ، فكَانَتْ بِمَنزِلَةِ التَّعليلِ، وَأَغنَتْ ﴿إِنَّ﴾ في صَدرِ الجُملَةِ عَنْ ذِكرِ فَاءِ التَّعقيبِ، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ إِذَا جَاءَتْ ﴿إِنَّ﴾ للاهتمام بالخبر دون التَّأْكيد[2].

سِرُّ جمع الحُكْمَينِ السَّابقين في صفةٍ واحدةٍ:

بيـان وِحْـدَةِ المـصـدر في الحكم وتَضَمُّن الأمانة للعدل

جَمَعَ الحقُّ تبارك وتعالى بين أداء الأمانات، والعدل في الحكومات[3] في صفة واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾، والعبارة منصرفة إلى كلّ ملمح منهما، والغرضُ البلاغيُّ من هذا الجمع بيّنٌ واضحٌ؛ حيث إنَّ الأمرين وإنْ يبدوا متفرقَيْن، فإنَّ مؤدّاهما واحدٌ؛ فالحُكْمُ بالعدل لونٌ من أداء الأمانات إلى أهلها؛ أي: إعطاء كلّ ذي حقٍّ حَقَّهُ، سواء كان المُعْطَى ماديًا أو معنويًا؛ فقوله ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾؛ أَي: نِعْمَ شَيءٌ يَعِظُكُمْ بِهِ، أَو نِعْمَ الَّذِي يَعِظُكُمْ بِهِ، والمَخصُوصُ بِالمَدحِ مَحذُوفٌ؛ أَي: نِعْمَ شَيءٌ يَعِظُكُمْ بِهِ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 3/63.
(2) ابْنُ عاشور، التَّحريرُ والتَّنْوير: 5/96.
(3) أَبو السُّعود، إِرْشادُ العَقْلِ السَّليم: 1/540.

ذَاكَ، وهُوَ المأمور به مِنْ أَدَاءِ الأَمَانَاتِ، والحُكْمِ بالعَدلِ[1]، وذلك في غاية البلاغة والتّناسق وأداء المعنى المراد من السّياق.

فائدةُ التَّذييلِ بذكر السَّمعِ والبَصَرِ بعد الأمر والإرشاد:

لَمَّا أَمَرَ الله تعالى في هَذِهِ الآيَاتِ بالحُكم بالعَدلِ وبأَدَاءِ الأَمَانَةِ، أردفها بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾؛ أَي: إذَا حَكَمتَ بالعَدلِ، فهُوَ يَسمَعُ ذَلِكَ الحُكْمَ، وإنْ أَدَّيتَ الأَمَانَةَ، فهُوَ بَصيرٌ يُبصِرُ ذَلِكَ، ولَا شَكَّ أَنَّ هَذَا أَعظَمُ أَسبَابِ الوَعدِ لِلمُطِيعِ، وأَعْظَمُ أَسبَابِ الوَعِيدِ لِلعَاصِي، ثمّ إنّه كُلَّمَا كَانَ احتِيَاجُ العَبدِ أَشَدَّ، كَانَت عِنَايَةُ اللَّه أَكمَلَ، والقُضَاةُ والوُلَاةُ قَدْ فَوَّضَ اللَّه إِلَى أَحكَامِهِم مَصَالِحَ العِبَادِ، فكَانَ الاهتِمَامُ بِحُكمِهِم وَقَضَائِهِم أَشَدَّ، فهُوَ سُبحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الغَفلَةِ والسَّهوِ وأن يعزب عنه إدراك المُبصَرَاتِ، أوالإحاطة بالمَسمُوعَاتِ، فلَمَّا كَانَ هَذَا المَوضِعُ مَخصُوصًا بِمَزِيدِ العِنَايَةِ، قَالَ في خَاتِمَةِ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، فحسُنَ التّوافق بين المقاطع والمطالع، وتبيّن للمتدبّرالحصيف أهميّة ما في هذه الجملة البليغة من وعد ووعيد[2].

بيان الوَعْدِ والوعيد، لزرع المهابةِ والرَّقابةِ في قلوب المُخاطَبِينَ

جملة التّعليل وبلاغةُ مؤكّداتها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾:

هذه الجملةُ تعليليّةٌ؛ ولذا فهي استئنافٌ بيانيٌّ، جوابًا عن سؤال مقدّر: لمَ يفعل هذا؟؛ فيكون الجواب: (لأنّه كان سميعًا بصيرًا)، وقد أُكّدت الجملةُ بـ ﴿إِنَّ﴾، وباسميّة الجملة، ومجيءِ ﴿كَانَ﴾ الّتي تجرّدت هنا عن الزّمان، لتدلّ على أنّ هذين الوصفين قديمان، قِدَمَ ذاته تعالى، فهذا وصفُهُ منذ كان، لم يتغيّر عمّا كان، وهو سميع بمن أدّى الأمانة وبمن خانها، بصير بمن حكَم بالعدل وبمن جار، فيجازي كلاً بعمله. وفي هذا وعد للطّائعين، ووعيد للعاصين[3].

الله تعالى لا تطرأ عليه الأغيار، ولا يؤثّر فيه تعاقب اللّيل والنّهار

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 10/111.
(2) الرّازي، مفاتيح الغيب: 10/111، والآلوسّي، روح المعاني: 3/63.
(3) القطّان، تيسير التفسير: 1/305.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الأمانة والوديعة:

الأمانةُ: ضدُّ الخيانة، وهي كُلُّ حقٍّ لَزِمَ أداؤه وحِفظُهُ[1]، وكلُّ ما افتُرِضَ على العباد فهو أمانةٌ، كالصَّلاة والزّكاة والصّيام وأداء الدَّيْن، وأَوْكَدُها الودائع[2]، فالأمانةُ اسمٌ لما يُؤمَّن عليه الإنسان، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأحزاب: 72]، والوديعةُ: واحدَةُ الودائع، وأَوْدَعْتُهُ مالًا: دفعتُه إليه، وهي المالُ المدفوعُ إلى من يحفظه بلا عِوَضٍ، والإيدَاعُ تَوكِيلٌ في حِفظِهِ[3]، فبين الوديعةِ والأمانة عمومٌ وخُصوصٌ؛ لأنَّ الوديعةَ هي الاستحفاظُ قصدًا؛ فتكون خاصَّةً لاشْتِرَاطِ قصدِ الحِفظ فِيهَا، بِخِلَاف الأَمَانَة فهي عامَّة[4].

الأهل والآل:

الآلُ: خاصّةُ الرَّجل من جِهَةِ القرابة أو الصُّحْبة، فيقال آلُ الرَّجل لأهله وأصحابه، أمَّا الأهلُ فيكون من جهة النَّسب، كأهل الرَّجل لقرابته الأدنين، ويكون للاختصاص كأهل البصرةِ وأهل العلم، ولا يقال: آلُ البصرة وآل العلم[5]، ثمَّ إنّ لفظَ الآل مختصٌّ بأولي الخَطَرِ، كالأنبياء والملوك ونحوهم، فيُقال: آلُ الرَّجُلِ له نفسه، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ ءَالِ يَاسِينَ ١٣٠﴾[6] [الصَّافات: 130]، وآله لأهله وأقاربه، كقول القائل: (اللهمَّ صلِّ على محمّدٍ وعلى آل محمّدٍ)، وآله لمن تَبِعَه كقوله: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ٤٦﴾ [سورة غافر: 46]، وأمَّا إن ذُكِرَ الرّجلُ، ثمّ ذُكِرَ آلُه لم يدخل فيهم[7]، ولا يضافُ (آل) إلى الأرذالِ، ولا المكان والزَّمان، ولا إلى الحَقِّ ﷻ، فلا يُقال آل الحائك، وآل مِصْرَ، وآل زَمانٍ، وآل اللّه تعالى؛ بخلاف الأهل في جميع ما ذُكِرَ[8]، وَيكون الْآل أَتبَاع الرّجل، وَأهل دينه، وَأمّا أهل الرّجل فأهل بَيته[9]، ولذلك قال تعالى: ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: 46]، أي ليس من أهل دينك وولايتك، وهذا قول الجمهور[10].

---

(1) الشَّوْكانّي، فَتْحُ القدير: 1/288.
(2) الكَفَوِيّ، الكُلِّيات، ص: 186.
(3) ابن النَّجار، مُنْتهى الإرادات: 3/250.
(4) الكَفَوِيّ، الكُلِّيات، ص: 186.
(5) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 281.
(6) حسب قراءة نافع وابن عامر ويعقوب، ينظر: ابن الجزري/ النشر، 2/360.
(7) ابن القيِّم، جلاء الأفهام، ص: 209.
(8) التّهانويّ، كشّاف اصطلاحات الفنون: 1/72.
(9) عيّاض، مشارق الأنوار: 1/50.
(10) نشوان الحِميري، شمس العلوم: 1/345.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع، سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 7 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-59-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 7 : سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-59-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5066600 بتاريخ 2023/03/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»